أثـر التشريعـات الزراعية على انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية فـى ج . م . ع*

الدكتور / ابراهيم صبحى على ابراهيم صبحى (١)
الدكتور / حسين يوسف عبيـش (٢)
الدكتور / أسامـه محمـد الفـولى (٣)
الانسه / حنان عبد المجيد الامير

مقـدمـة

تتبلور مهمه القانون فى تنظيمه للمجتمع تنظيما من شأنه التوفيق بين مصالح الافراد وحرياتهم من جهه وبين الصالح العام للجماعه من جهه اخرى . فقد أصبح القانون أداه هامه من الادوات الاقتصادية ، فأى تغير اقتصادى يصدر عنه تغير قانونى مصاحب فهناك ارتباط وثيق بين علم الاقتصاد الحديث و مضمون القواعد القانونية . لذلك يقع على عاتق رجال القانون مهمه موائمه التطورات الاقتصادية التى يشهدها العصر الحالى مع القواعد القانونية الصادرة . ويعتبر القانون الزراعى فرع جديد حديث النشأة من فروع القانون الخاص بعد فصلة من القانون المدنى . ويشتمل القانون الزراعى على القواعد والقوانين واللوائح والتشريعات المنظمه للملكية الزراعية فالحد الاقصى للملكية (قوانين الاصلاح الزراعى) ، تحديد سلطات المالك الزراعى فى استعمال و / أو استغلال هذه الملكية (عقد الايجار الزراعى) ، القيود الخاصة بحق ملكية الاراضى الزراعية وطرق حمايه هذه الملكية (التسجيل فى الشهر العقارى) و تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية (قانون التعاون الزراعى) .

و لقد صدرت العديد من التشريعات الزراعية الخاصة فى مجالات الانتاج و الاستهلاك والتبادل والتوزيع للانتاج الحيوانى ، الا ان هذه التشريعات لم تتسم بالواقعيه فى ظل

---

* استخرجت هذه الدراسة من :
حنان عبد المجيد محمود الامير – دور التشريع و أثره على التنمية الاقتصادية الزراعية فى مجال أنتاج و تسويق المنتجات الحيوانية الغذائيه فى ج . م . ع (رسالة ماجستير) – كليه الزراعة – سابا باشا – جامعه الاسكندرية – ١٩٩٣ .

١ – استاذ ورئيس مجلس قسم الاقتصاد الزراعى كليه الزراعه – سابا باشا – جامعه الاسكندريه .
٢ – استاذ الاقتصاد الزراعى المساعد – قسم الاقتصاد الزراعى – كليه الزراعه سابا باشا جامعه الاسكندرية .
٣ – استاذ الاقتصاد المساعد – قسم الاقتصاد – كليه الحقوق – جامعة الاسكندريـة .

ظروف الزراعة المصرية و بالتالى عدم تعميم تطبيقها بصورة شاملة رغم صلاحية هذه التشريعات من الناحية النظرية . و لقد أظهرت دراسة الاثار المباشرة لقرار رئيس الجمهورية بمنع استهلاك اللحوم الحمراء فى سبتمبر عام ١٩٨٠ (١) لمحاولة لخفض الاسعار و من نتائج هذه الدراسة زيادة نسبة الانفاق على بدائل اللحوم الحمراء خلال سبتمبر عن نظيرتها قبله و أن نسبة المنفق على الغذاء قد قل بعد صدور القرار لكل الفئات الانفاقية و تأثرت المستويات الانفاقية العليا بصورة واضحة عن المستويات الانفاقية الدنيا ، مما يبين ان نسبة ما تنفقه الشرائح العليا على اللحوم يفوق نظيره عند المستويات الدنيا . وفى دراسة أخرى لدى ادراك وتقبل الزراع القوانين والتشريعات الزراعية تبين وجود قصور عاما لدى الزراع فى تقبل التشريعات مدللا على ذلك فى الاستمرار فى مخالفة هذه التشريعات وظهور الفجوة الواسعة بين سلوك الزراع و ما تتمناه الجهات الرسمية الزراعية و من ثم تصبح هذه الفجوة عقبة أمام تنفيذ البرامج التنموية الزراعية (٢).

وتكمن مشكلة هذا البحث فى التساؤل عن مدى العلاقة الارتباطية بين التشريعات الزراعية والتنمية الاقتصادية الزراعية الحيوانية انتاجا و استهلاكا وتبادلا وتوزيعا ، ويهدف البحث معرفة مدى استجابة المزارع المصرى للتشريعات الزراعية فى مجال انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية و تحديد موقف المزارع بالنسبة للتشريعات . ولقد تم تجميع اجابات الزراع فى استمارة استبيان مناسبة لهذا الغرض وتم اختيار موقع الدراسة الميدانية فى مركزين من أربعة عشره مركزا لانتاج الالبان واللحوم فى محافظة البحيرة هما مركز دمنهور و مركز كوم حماده ، وذلك لما لكل منهما من أهمية نسبية فى الانتاج . فقد اشارت احصائيات عام ١٩٨٨ أن عدد رؤوس الاناث أكبر من سنتين لكل من الابقار و الجاموس فى مركز دمنهور قد بلغ حوالى ٤٤١٦٥ رأس تمثل ١٤,٣٠٪ من جملة العدد على مستوى المحافظة . أما فى كوم حماده

---

١) محمد عويضه (دكتور) ــ قرار منع الذبح و أثره على تصرفات المستهلكين . "دراسة ميدانية بمدينة المنصورة" ــ المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العملية و البحوث الاجتماعية والسكانية ــ جامعة عين شمس ــ ١٩٨٢ .

٢) محمد عمر الطنوبى (دكتور) ــ دراسة بعض العوامل المرتبطة بأدراك وتقبل القيادات التعاونية الزراعية للقوانين و التشريعات الزراعية فى مركز طنطا ــ محافظة الغربية ــ مجلة البحوث الزراعية ــ كلية الزراعة ــ جامعة الاسكندرية ــ نشره بحثيه رقم ٢ مجلد ٣٧ ١٩٩٢ .

فقد بلغ عدد هذه الرؤوس حوالى ٤٠٠٧٩ مثلت ٩٧ر١٢٪ من الجمله . مما أشار الى ان انتاج الالبان فى كل من المركزين يمثل حوالى ٢٧ر٢٧٪ من الجمله على مستوى المحافظه . أما بالنسبه لذكور التسمين و حيوانات الماشية أقل من سنتين فقد بلغ عددها فى مركز دمنهور وكوم حماده حوالى ٢٩ر٩٥ وقرابة ١٨ر٤١ ألف رأس على الترتيب ، ١ر١٨٪ ، ١ر١١٪ من الجملة على مستوى محافظة البحيرة على الترتيب وتبلغ نسبة جملتها ٢ر٢٩٪ من جملة أنتاج اللحوم الحمراء على مستوى المحافظة جدول (١) .

و لقد اشتملت استمارة الاستبيان التى تم جمعها لمركزى دمنهور ، كوم حماده عام ١٩٩٢ على العديد من التساؤلات حيث تضم الاستمارة بيانات عن كل من شخصية المزارع و مكان ومساحة وحيازة المزرعة و عدد رؤس الماشية بالمزرعة والنمط المزرعى وعديد من الاسئلة عن كيفية ومكان تسويق المزارع لمنتجاته الحيوانية والمعوقات التسويقية التى تقابل المزارع.

وتضم الاستمارة عدة تساؤلات عن التشريعات الزراعية فهى تتضمن اسئلة عن مدى سماع المزارع عن هذه التشريعات ومفهوم المزارع عن معنى التشريعات بل وأنواع هذه التشريعات ومصادر هذه التشريعات ومدى التزام المزارع بتنفيذ التشريعات والعقوبات التى يتعرض لها عند مخالفتها والتشريعات الاكثر أهمية بل والتى يرى المزارع الغائها أو أصدارها والمقترحات الخاصة لزيادة فعالية التشريع.

وتتضمن الاستمارة عدة تساؤلات عن رأى المزارع المبحوث فى الدعم على الاعلاف والتأمين على الماشية و قرار منع ذبح صغار الماشية و تحديد اسعار بيع المنتجات الحيوانية وتحسين السلالات الحيوانية المصرية و تحرير الحيوان من العمل الحقلى وتوفير الرعاية البيطرية .

و أخيرا تتضمن الاستمارة تساؤل عن سماع المزارع لسياسه الاصلاح الاقتصادى الجديد و الاثر المتوقع لهذه السياسة و مناسبة التشريعات القائمة و ما هو التغير المطلوب للتشريعات فى حالة عدم مناسبتها و أهم تشريع يجب اصداره من وجهة نظر المزارع .

و قد بلغت جملة الاسئلة فى استمارة الاستبيان حوالى خمسون سؤالا تغطى تلك الجوانب وتم مراجعة الاستمارات مكتبيا و تصميم الجداول الاحصائية المناسبه لتفريغ بيانات الاستبيان بصورة يمكن معها ابراز أهم الملامح الاقتصادية التشريعيه الزراعية فى عينه الدراسة و التى ظهرت فى نهاية البحث جداول أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ على التوالى .

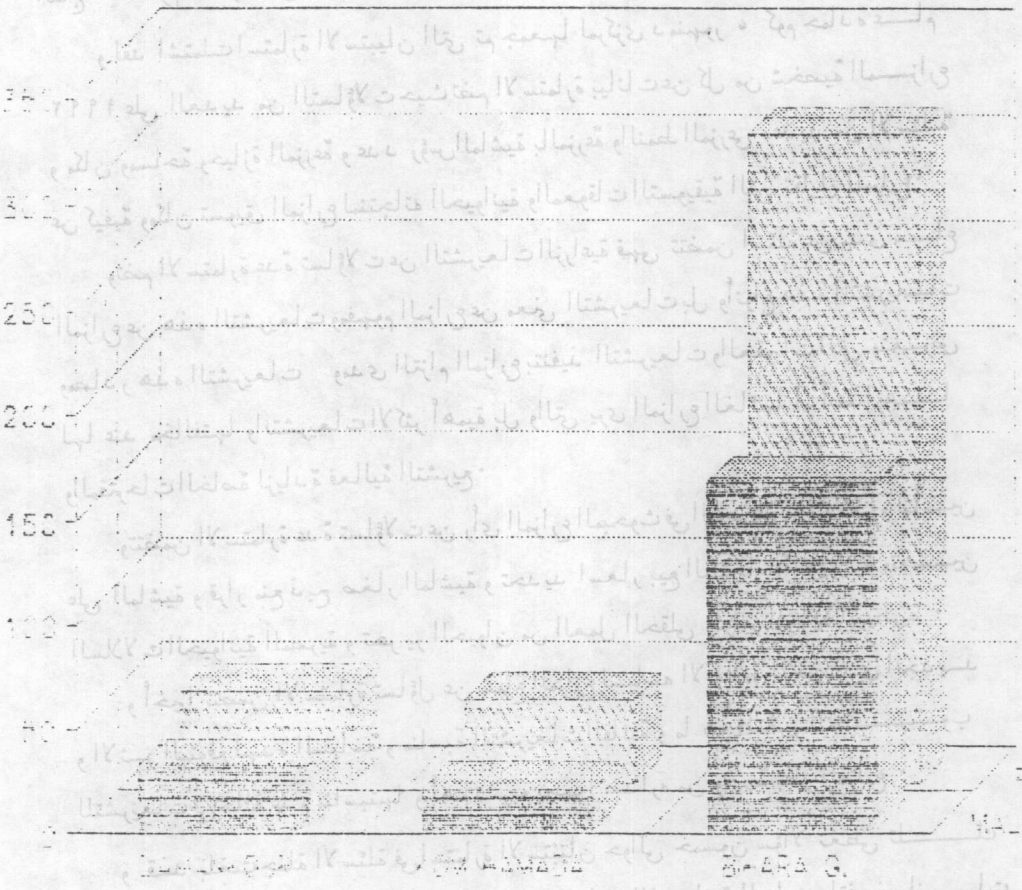

شكل (١) : أثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية ـ عدد رؤس الاناث اكبر من سنتين و عدد رؤس الذكور أقل من سنتين فى محافظه البحيره عام ١٩٨٨

ومن عدد مفردات العينة العشوائية الطبقية التى بلغت ٦٠ مفردا موزعين على كل مركز بالتساوى مع التوزيع المتساوى أيضا لكل منتج بعد أجراء الاختبار الاولى تم استبعاد عدد ١٠ استمارات نظرا لعدم اتفاقها مع المنطق او تضارب راى المسئول بمايعنى عدم جدية أجاباته على الرغم من التأكيد عليه من قبل الفريق بأن الغرض الوحيد من طرح الاسئله عليه هو بغرض البحث العلمى . لذلك تبقى عدد ٥٠ مشاهدة أمكن منها حصر عدد ٦ متغيرات قابلة للقياس، وهى عدد الوحدات الحيوانية ، النمط المزرعى ، حجم الحيازة بالفدان ، مستوى التعليم، السن بالاضافة الى مدى الالمام بالتشريعات الزراعية الحيوانية . وبتقدير معاملات الارتباط فيما بينهما أمكن الحصول على المصفوفة التالية من الجدول (٢) .

الامر الذى أشار الى ماكان متوقعا من أن مستوى التعليم كان أكثر العوامل التى أثرت على مدى الالمام بالتشريعات الزراعية فى مجال أنتاج وتسويق الانتجة الحيوانية ، حيث قدر معامل الارتباط فيما بينهما بحوالى ٥٧ر٠ . وقد تفاوت معامل الارتباط بين مدى الالمام بهذه التشريعات وهذه المتغيرات كما هو مبين فى المصفوفة والذى تراوح فيه الارتباط بين ماهو غير منطقى الى الارتباط الضعيف . ولقد قدرت أيضا العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة بصفة مجتمعة والمتغير التابع وقدر بحوالى ٦١ر٠ ، أشارة الى الاثر الواضح لمجموع المتغيرات التى أدخلت فى الاعتبار مع مدى الالمام بالتشريعات فى مفردات عينة الدراسة .

وقد بينت عينة الدراسة مدى أدراك وتقبل الزراع للقوانين والتشريعات الزراعية ، فلقد بلغت نسبة من علموا بتلك التشريعات ٩٦٪ . ورغم أرتفاع نسبة من علموا بالتشريعات الزراعية الا أن نسبة تقبلهم لها وألتزامهم بتنفيذها قد بلغت ٤٢٪ ، بينما بلغت نسبه من التزموا ببعض التشريعات الزراعية ٥٨٪ . وبالنظر الى عقوبة تنفيذ تلك القوانين وجد أنها أنحصرت فى السجن أحيانا أو الغرامة أحيانا أوالسجن والغرامة معا ، فلقد بلغ نسبة من وقع عليهم العقوبة من عدم تنفيذ التشريعات الزراعية ٦٦٪ ، مايشير الى مخالفة النسبة الكبرى من عينه الدراسة للالتزام بتنفيذ أحكام تلك التشريعات . وقد يرجع ذلك الى أن عقوبة تنفيذ تلك التشريعات قد أنست

بالضعف وعدم أهميتها فقد أرتفعت نسبتها الى ٤٢٪ من جملة تلك العقوبات والمتمثلة في العقوبة المتوسطة ، والشديدة ، والشديدة جدا والتي بلغت نسبتهم ٢٨٪ ، ١٢٪ ، ٢٪ على الترتيب جدول (٣) .

ولقد مثلت نسبة من يقومون ببيع أنتاجهم من المنتجات الحيوانية النسبة الكبرى في عينة الدراسة حيث بلغت ٨٢٪ ، بينما بلغت نسبه من يقومون بأستهلاك أنتاجهم منها ٨٪ ، وفي بعض الاحيان قد يلجأ المزارع الى أستهلاك جزء من أنتاجه مع بيع الباقي ولقد مثلت هذه النسبه ١٠٪ جدول (٤) .

وتتعدد الطرق والوسائل التسويقية التي يلجأ اليها المزارع لتسويق وبيع أنتاجه من المنتجات الحيوانية فقد يقوم ببيعها مباشرة للاهالي عن طريق المنزل ، أو يقوم ببيعها للجزارين ، أو محلات البيع القطاعي . وفي أغلب الاحيان يلجأ لتسويق منتجاته عن طريق الوسطاء والتجار أو يعرضها في الاسواق سواء كان سوق القرية أو المركز . ومن أهم المشاكل التسويقية التي صادفت المزارعين عند تسويق أنتاجهم والتي أتضحت من خلال أجابات عينة الدراسة : (١) تعرض السلعة للتلف والتلوث أثناء نقلها في الطرق غير الممهدة لارتفاع تكاليف النقل والمواصلات . (٢) عدم توافر نقط لتجميع المنتجات الحيوانية مع عدم توافر الكم اللازم من الثلاجات بها لحفظ المنتج . (٣) عدم الاستفادة من مخلفات المنتجات الحيوانية بتصنيعها . (٤) المغالاة في أسعار الاعلاف وسوء نوعية المصنع منها . (٥) عدم أستقرار الاسواق وتحكم عدد قليل من التجار في أسعار السلعة . (٦) عدم توافر المجازر بالسعات المناسبة وخاصة المجازر الآليه مع أرتفاع رسومها .

ويتبين من العينة أثر ظهور بعض التشريعات على الانتاج الحيواني والمتمثلة في أثر قرار منع ذبح صغار الماشية فلقد بلغت نسبة ظهور أثر لهذا القرار ٦٦٪ ، بينما لم يظهر أثر لهذا القرار بنسبة ٣٤٪ . كما لم يظهر أثر ملموس لدور التشريع في تحديد أسعار بيع المنتجات الحيوانية وأن كان أدى في بعض الاحيان الى أرتفاع أسعار تلك المنتجات .

وفيما يخص الرعاية البيطرية أتضح أن للتشريع دور في العناية بصحة الحيوان

(أ)

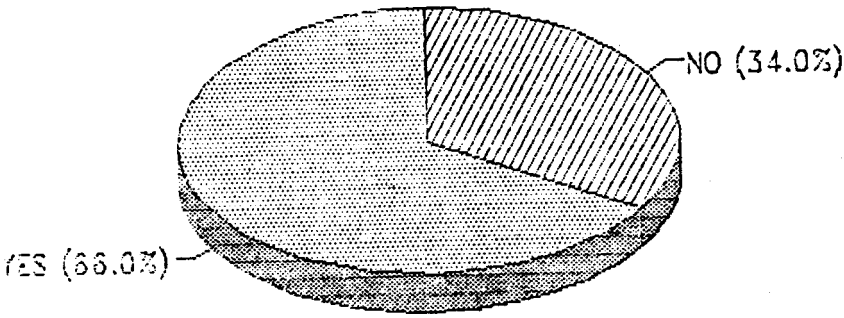

(ب)

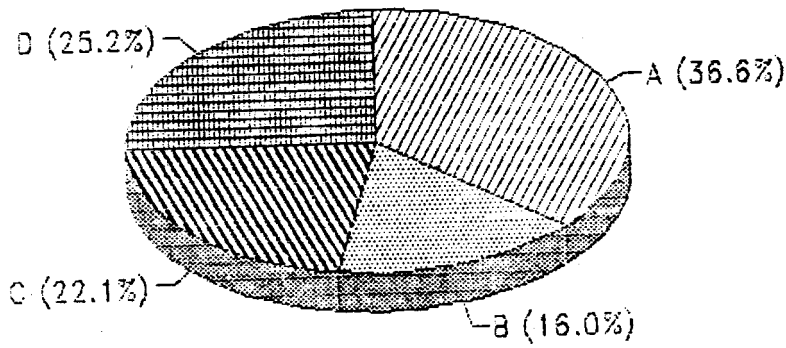

(٢) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية في ج ٠م٠ع٠

أ – الاجابة بنعم و/ أو لا للعالمين بالتشريعات وتقبل الزراع و التزامهم بتنفيذ التشريعات والذين التزموا ببعض التشريعات و من تقع عليهم العقوبة ٠

ب – مفردات الاجابه بنعم

A – العالمين بالتشريعات ٠

B – تقبل الزراع و التزامهم بتنفيذ ها ٠

C – من التزموا ببعض التشريعات٠

D – من وقع عليهم العقوبة ٠

ووقايته من الامراض الا أن هذا الدور غير كاف فبلغت نسبة ظهور أثر لدور التشريع فى توفير الرعاية البيطرية ٥٨٪ . ولذلك قد يلزم فى هذا الشأن كما جاءت الاجابات أتباع عدد من النقاط والمتمثله فى : (١) الانتظام فى التحصينات الدورية مع خفض رسوم الكشف . (٢) توفير اللقاحات والامصال بأستمرار . (٣) وجود التوعية الكافية للمزارعيين عن كيفية وقاية الحيوان من الامراض وأحسن طرق للتغذية .

ولقد ظهر أثر الغاء الدعم على الاعلاف فى زيادة أسعار المنتجات الحيوانية نتيجه لارتفاع أسعار الاعلاف وأحتكار بعض التجار لها ، مما أدى الى التسبب فى ضرر للمجتمع الصغير وعدم الدخول فى مشاريع التربية والتسمين لكثرة مديونانية ويعتبر الغاء نظام التأمين على الماشية من السلبيات والتى حرمت المرس والمزارع من بعض المزايا التى كانت توفر له الامان والاستقرار والتى من أهمها توفير الاعلاف بأنتظام وبأسعار مدعمة ، مع أعطاء المزارع تعويض فى حالة تعرض حيواناته للنفوق ، مع ضمان سلامة الحيوان من الامراض.

وقد تبين أن من التشريعات الاكثر أهمية فى مجال الانتاج الحيوانى والتى يجب أصدارها حتى يمكن زيادة فعالية التشريع كما جاءت فى الاجابات : (١) عدم ذبح صغار أناث الماشية والتشدد فى عقوبة من يخالف ذلك . (٢) التحصين الدورى للحيوانات للوقاية من الامراض مع ضرورة الزام المزارعيين على تلقيح مواشيهم مع سلالات جديده تمتاز بوفرة فى الانتاج . (٣) تحسين نوعية الاعلاف مع توفيرها بالكم اللازم . (٤) تحرير الحيوان بالكامل من العمل الحقلى . (٥) أحكام الرقابة على السلخانات والمجازر مع التشدد فى عقوبة من يقوم بالذبح خارجها . (٦) أعادة مشروع البتلو لما حققه من نجاح ووفرة فى اللحوم الحمراء . (٧) ضرورة تدخل الدولة فى تسويق المنتجات الحيوانية . (٨) يجب أن تتميز التشريعات التى تصدر بشأن الانتاج الحيوانى بالواقعية حتى يسهل تطبيقها . (٩) لابد من صدور تشريع يحكم عملية القروض الزراعية وخفض أسعار الفائدة عليها . (١٠) التشدد فى عقوبة البناء على الاراضى الزراعية وتجريفها . (١١) عدم تضارب التشريعات التى تصدر مع ضرورة أنصافها بالمرونة حتى يمكن تعديلها حسب الظروف السائدة . (١٢) أحكام الرقابة على تنفيذ مواد التشريع عن طريق هيئة مختصة بذلك . (١٣) تحديد العقوبة بما تتفق والظروف المحيطة بالمرس الصغير والكبير معا . (١٤) يجب

(أ)

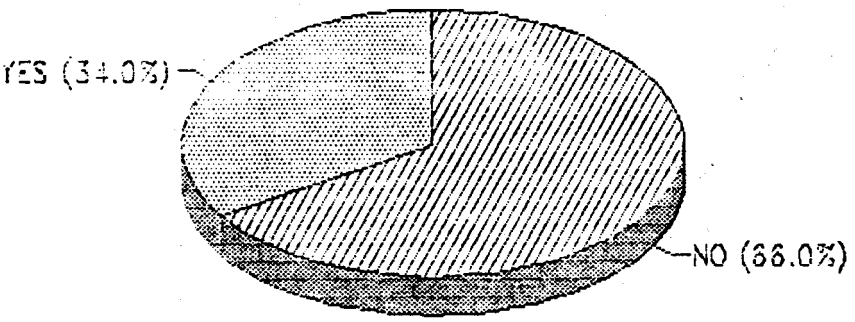

(ب)

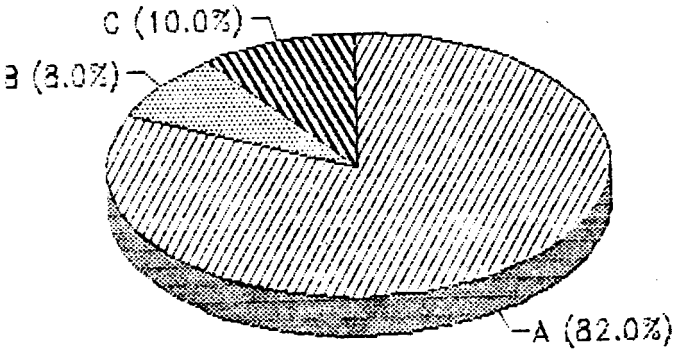

ل (٣) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية فى ج ٠ م ٠ ع ٠—

أ — الاجابة بنعم أو لا لكل من زراع يبيعون انتاجهم و زراع يستهلكون من الانتاج و زراع يستهلكون جزء و يبيعون الباقى ٠

ب — مفردات الاجابه بنعم

ث A — زراع يبيعون انتاجهم ٠ B — زراع يستهلكون من الانتاج ٠

C — زراع يستهلك جزء و يبيع الباقى ٠

أن يتفهم المزارع هذه التشريعات حتى يمكن معرفة أهميتها أكثر من ضررها لكى يقوم بتنفيذها والالتزام بها .

ولضمان نجاح السياسة الاصلاحية الجديدة تبين من الاجابات أنه لابد من تغيير وتعديل التشريعات الموجودة حتى يمكن أن تتلائم وأهدافها مع الاخذ فى الاعتبار عدد من النقاط والتى من أهمها تشجيع المنتجين على الانتاج بتوفير أسباب زيادة الانتاج ، مع فرض رسوم لصالح المنتجين على المنتجات المستوردة والمراقبة الدقيقة لنوعية المستورد من اللحوم الحمراء من خلال الهيئات التى تشرف على أستيرادها . بالاضافة للنظر فى أسعار الاعلاف . وتبين من عينة الدراسة أن نسبة من سمعوا عن سياسة الاصلاح الاقتصادى الجديد بلغت ٦٠٪ . بينما بلغت نسبة من أدركوا ماهى هذه السياسة عدد قليل من المزارعين وصل ٤٠٪ مما يشير الى أهمية التوعية عن هذه السياسة للمزارعين حتى يمكن تفهمها والعمل على نجاحها . ولقد بلغت نسبة من أقروا توقع نجاح تلك السياسة وظهور أثر أيجابى لها ٤٦٪ وهى تمثل النسبة الكبرى فلقد بلغت نسبة الاثر المتوسط والسلبى والذين لا يعلمون شيئا عن هذه السياسة ١٤٪ ، ٦٪ ، ٣٤٪ على الترتيب جدول (٥) .

اثر التشريع فى التنمية الحيوانية من واقع الزراعة المصرية

بلغ عدد التشريعات الزراعية فى مجال الانتاج وتسويق المنتجات الحيوانية الغذائية والتى تم حصرها خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٩٠) ٤٥٥ تشريعا تضمنتها ثلاثة مستويات تشريعية هى القوانين وقرارات رئيس الجمهورية بقانون ، قرارات رئيس الجمهورية ، بالاضافه للقرارات الوزارية ، والاوامر العسكرية مرتبة حسب قوتها القانونية . ولقد خص الجانب الانتاجى للمنتجات الحيوانية من هذه التشريعات عدد أكبر مما خص الجانب التسويقى . وقد أضاف تعدد القرارات الوزارية المنفذة للتشريعات التى صدرت من ناحية وتعارضها أحيانا من ناحية أخرى من فترة الى أخرى أثرا سلبيا حتى كان من العسير فى بعض الجوانب حصرها ومتابعتها .

لذلك فقد يفرض تطوير الانتاج الحيوانى والارتفاع بالمستويات الاستهلاكية من البروتين الحيوانى مراجعة التشريعات التى صدرت فى هذا المجال بهدف أيجاد

(أ)

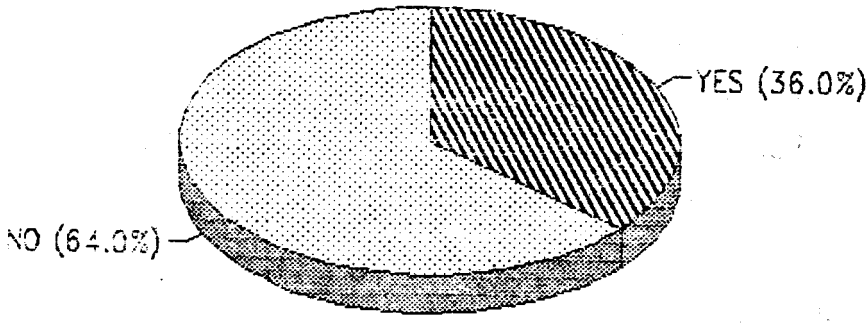

(ب)

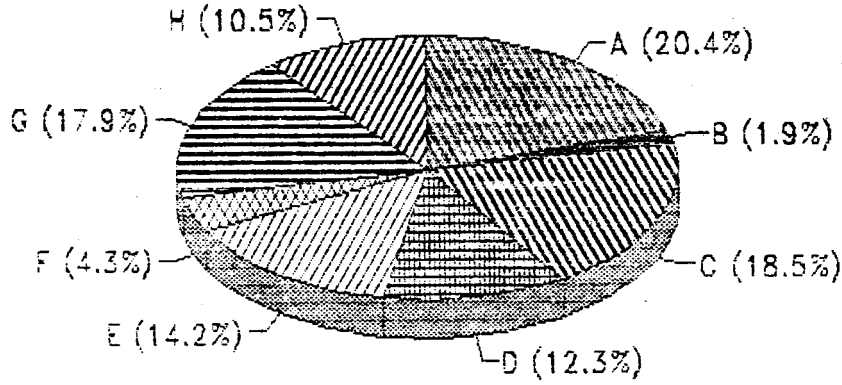

شكل (٤) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية فى ج . م . ع .

أ – عدد الزراع الذين اجابوا بنعم أو لا لكل من اثر التشريع فى منع الذبح واسعار بيع المنتجات الحيوانية وصحه الحيوان و سياسه الاصلاح الاقتصادى الجديده وادراك هذه السياسه و توقع نجاحها والاثر المتوسط و الاثر السلى واخيرا الذين لا يعلمون شيئا .

ب – مفردات الاجابه بنعم

حيث A– أثر قرار منع ذبح صغار الماشية . B – الاثر السلى .

C– سياسه الاصلاح الاقتصادى الجديده . D – ادراك سياسه الاصلاح الاقتصادى .

E– توقع نجاح سياسه الاصلاح . F – الاثر المتوسط .

G– دور التشريع بصحه الحيوان . H- الذين لا يعلمون شيئا .

التوازن بين أحكامها وبين العقوبات التى تضمنتها تلك التشريعات . كذلك قد يصبح للوزارات المسئوله عن الانتاج الحيوانى والتى لها صلة مباشرة أو غير مباشرة به الاتفاق فيما بينها على أصدار قانون زراعى يجمع كافة التشريعات الخاصة بالانتاج النباتى والحيوانى وعلى أن تكون مواده قابلة للتنفيذ مع وضع الضوابط اللازمة لاحترام تنفيذه . بالاضافه لتوحيد الجهة التى تقوم بصياغة القوانين وتفسيرها ،وذلك كما هو دور مجلس الدولة(١) . وفى هذا الشأن يلزم أن تنص التشريعات صراحة على أن تكون التعاونيات بكل أنواعها واشكالها على هيئة تنظيمات شعبية وليست تنظيمات حكومية حتى يمكن أن تقوم بدورها الجديد فى تسويق المنتجات الحيوانية . وقد تبين من الدراسة ضرورة أعادة النظر فى قوانين التسعير التى كانت سائدة خلال فترة الدراسة ، وأن كان من خلال الجهاز السعرى فى نفس الوقت يمكن تغير فى الانماط السلوكية لاستهلاك مصادر البروتين الحيوانى المختلفة . أيضا يجب الاخذ فى الاعتبار أن تتلائم قوانين الصادرات والواردات الزراعية مع الطلب عليها والعرض منها حتى يمكن تحفيز كل من الصدر والمستورد .

وفى مجال الاعلاف الحيوانية تبين أن التشريعات التى صدرت بخصوصها قد تساهلت فى عقوبه من يخالفها مثل ماينعلق منها بمواصفات العلف الصنع بما لا يتفق والحصول على نوعية جيدة من الاعلاف . ذلك بالاضافة الى عدم التركيز على أنتاج أنواع مختلفة من الاعلاف تتناسب وأنتاج بعض الوحدات الحيوانية . وأن كان الغاء الدعم عن الاعلاف حتى يتحدد سعرها وفقا لظروف العرض والطلب ومن ثم يتحدد سعر المنتجات الحيوانية وفقا لتكلفتها الحقيقية كان من الايجابيات فى هذا الشأن.

ولمواجهة الامراض التى قد تظهر على الحيوانات بصورة وبائية بقدر من السرعة يلزم الامر توافر سجلات عن هذه الاوبئة حتى يمكن حصرها وبالتالى تضيق حدة أنتشارها ، حيث أدى عدم وجود سجلات يمكن الاخذ بها فى وقت سابق لظهور مثل هذه الامراض الى خسائر مادية كبيرة ، مع صدور العديد من التشريعات لكل منها ، ويلزم فى هذا الشأن التشدد التشريعى بضرورة التحصين ضد الامراض ، مع توفير الادوية والمطهرات اللازمة والسماح باستيرادها وأعفائها جمركيا .

---

(١) رئاسة الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة – سياسة التشريعات الزراعية – مطبوعات المجالس القومية المتخصصة – القاهرة – ١٩٨٩ .

ويعتبر تحرير الماشية من العمل الحقلى من الاهداف الملحة حتى يمكن استغلال جهدها النافع فى أنتاج الالبان واللحوم ، ويتم ذلك من خلال وضع نص تشريعى ينص صراحة على هذا التحرير ، وعلى أن يتم توفير وسائل الميكنة الزراعية اللازمة لاداء العمليات الزراعية . والسماح باستيراد الالات والمعدات الزراعية المناسبة لظروف الزراعة المصرية وأعفائها جمركيا تشجيعا على أستيرادها . فلقد أتضح من التشريعات السابقة أنه لم يوجد نص صريح لتحرير الحيوان من العمل المزرعى .

ولقد أوضحت الدراسة أهمية تخصيص حيوانات الماشية فى أنتاج اللحوم الحمراء أستغلالا للطاقة الانتاجية العلفية المحدودة من ناحية والارتفاع بالطاقة الانتاجية من البروتين الحيوانى . ولكى يكون للتشريع دوره فى أحداث الهدف منه يجب التنويه الى ضرورة عملية التوعية عن تلك التشريعات فور صدورها عن طريق أجهزة الارشاد الزراعى بتوضيحها وشرحها للزراع حتى يعلموا بأحكامها مما يؤدى فى النهاية الى حسن تطبيقها وشمولها .

وعلى الرغم من أن الهدف من صدور التشريعات الخاصة بالانتاج الحيوانى كان واضحا ومتمثلا فى الحد من المشاكل الانتاجية الحيوانية التى تعوق أمكانية الارتفاع بالطاقة الانتاجية للمنتجات الحيوانية ، الا أن هذه التشريعات لم تعكس أثرا ملموسا أو فاعليه فى الاحصائيات والبيانات المنشورة أو غير المنشورة . وقد ظهر لهذه التشريعات أثرا ضعيفا محدود غيرذى أهميه والبعض الاخر لم يظهر أثره ولم يتحقق الهدف منه نتيجة لان أحكام هذه التشريعات كان معمولا بها بصورة جزئية غير شاملة ، على الرغم من جودة تلك التشريعات من الناحيه النظريه . ولضمان كفاءة التشريع فى مجال الانتاج الحيوانى يجب أن يرتبط بواقع المشاكل الزراعية المصرية وتحديد أثرها على الانتاج ، بالاضافة لعلاقته بالمنتجين على أختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن نجاح تنفيذ أحكام تلك التشريعات والوصول للاهداف المرجوة من صدورها .

ولقد أتضح من عينة الدراسة أن النسبة الكبرى من العينة لاتلتزم بتنفيذ التشريعات الزراعية ، وقد يرجع ذلك الى ضعف العقوبة الموقعة على مخالفتها ولذلك يلزم فى هذا الشأن التشدد فى عقوبة من يخالف تلك التشريعات . حتى

يمكن الالتزام بتنفيذها وتحقيق الهدف المرجو من صدورها وهو الارتفاع بمكانة الانتاج الحيوانى أنتاجا وأستهلاكا وتبادلا وتوزيعا .

وقد أتجهت الدولة الى تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية الاصلاحية الزراعية الجديدة والتى بدأت منذ بدايه التسعينات لتصحيح الخلل الواضح فى قطاع الزراعة وأستخدام الامكانات الزراعية المتاحة أستخداما رشيدا والاسراع بمعدلات التنمية الزراعية . ولقد شملت تلك التعديلات تعديلات فى السياسات السعرية والتسويقية الزراعية ،وسياسات الدعم ، وسياسات التجارة الخارجية ، والسياسات المالية والنقدية . وفى ظل سياسه التحرر الاقتصادى المترتبة على العديد من التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية أصبح الغموض واضح على نوعيه وأهداف الكثير من القوانين الخاصه بالانتاج الزراعى عامة والانتاج الحيوانى خاصة . فلقد أتضح أن مجموعة القوانين التى صدرت خلال الثلاثين عاما الماضية ليست أيجابية نتيجة لتدخل الكبير من جانب الحكومة وظهور نتائج عكسيه أدت الى نقص الانتاج وزيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلى وخاصه مصادر البروتين الحيوانى . فلم تتفق تلك القوانين مع السياسات الاصلاحية الجديده والتى تهدف الى زيادة الانتاج من مصادر البروتين الحيوانى . ولضمان نجاح هذه السياسة قد يتطلب الامر تعديل القوانين التى صدرت فى الفترة السابقة لكى تتفق معها ، مع ضروره أصدار تشريعات جديده تتمشى وتوفير المناخ المناسب لتنفيذها .

جـدول (١) : أثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية ـ عدد رؤس الاناث اكبر من سنتين و عدد رؤس الذكور أقل من سنتين فى محافظة البحيرة عام ١٩٨٨ .

المـــراكـــــز	اناث اكبر من سنتين		ذكور أقل من سنتين	
	بالرأس	٪	بالرأس	٪
دمنهـــــور	٤٤١٦٥	١٤,٣٠	٢٩٩٥١	١٨,١٠
كـوم حمـــــاده	٤٠٠٧٩	١٢,٩٧	١٨٤٠٨	١١,١٢
جملـة المركزين	٨٤٢٤٤	٢٧,٢٧	٤٨٣٥٩	٢٩,٢٢
جملة المحافظة	٣٠٨٨٤٦	١٠٠	١٦٥٤٧٥	١٠٠

المصدر : جمعت واحتسبت محافظه البحيره ـ مديرية الزراعة ـ قسم الانتاج الحيوانـى ـ سجلات حصر الماشية ـ بيانات غير منشورة .

جـدول (٢) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج وتسويق المنتجات الحيوانية ـ العلاقة بين الالمام بالتشريعات الزراعية الحيوانية وكل من عدد الوحدات الحيوانية ، النمط المزرعى ، حجم الحيـــازة بالفدان ، مستوى التعليم ، العمر بالسنة .

	ص	$س_1$	$س_2$	$س_3$	$س_4$	$س_5$
ص	١٫٠٠					
$س_1$	٠٫٩	١٫٠٠				
$س_2$	ـ ٠٫٧	٠٫٦٤	١٫٠٠			
$س_3$	٠٫٢٨	٠٫٥٤	ـ ٠٫١٦	١٫٠٠		
$س_4$	٠٫٥٧	٠٫٠٣	ـ ٠٫٢٢	٠٫٢٣	١٫٠٠	
$س_5$	٠٫٢٢	٠٫١٣	٠٫٠١	٠٫١٠	ـ ٠٫٥٠	١٫٠٠

وحيث أن :

(ص) تشير الى الالمام بالتشريعات الزراعيـــه .

($س_1$) تشير الى عدد الوحدات الحيوانيه .

($س_2$) تشير الى النمـط المزرعى .

($س_3$) تشير الى حجم الحيازه بالفدان .

($س_4$) تشير الى مستوى التعليم .

($س_5$) تشير الى العمر بالسنـه .

جدول (٣) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية في ج ٠ م ٠ ع ٠
ـ عدد الزراع الذين أجابوا بنعم لكل من العالمين بالتشريعات وتقبل الزراع و التزامهم بتنفيذ التشريعات و الذين التزموا ببعض التشريعات وأخيرا من وقع عليهم العقوبة ٠

البيان	نعم		لا		الاجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١) العالمين بالتشريعات	٤٨	٩٦	٢	٤	٥٠	١٠٠
٢) تقبل الزراع والتزامهم بتنفيذها	٢١	٤٢	٢٩	٥٨	٥٠	١٠٠
٣) من التزم ببعض التشريعات	٢٩	٥٨	٢١	٤٢	٥٠	١٠٠
٤) من وقع عليهم العقوبه من عدم تنفيذ التشريعات	٣٣	٦٦	١٧	٣٤	٥٠	١٠٠
المجموع	١٣١		٦٩		٢٠٠	
المتوسط	٣٣	٦٦	١٧	٣٤	٥٠	١٠٠

المصدر : جمعت و احتسبت من استمارة الاستبيان ٠

جدول (٤) : أثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية فى ج . م . ع.
ـ عدد الزراع الذين يبيعون انتاجهم و عدد الزراع الذين يستهلكون جزء من الانتاج

البيان	نعم		لا		اجمالى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١) زراع يبيعون انتاجهم من المنتجات الحيوانيه	٤١	٨٢	٩	١٨	٥٠	١٠٠
٢) زراع يستهلكون من الانتاج	٤	٨	٤٦	٩٢	٥٠	١٠٠
٣) زراع يستلك جزء ويبيع الباقى	٥	١٠	٤٥	٩٠	٥٠	١٠٠
الجملة	٥٠		١٠٠		١٥٠	
المتوسط	١٧	٣٤	٣٣	٦٦	٥٠	١٠٠

المصدر : جمعت و احتسبت من استمارة الاستبيان .

جدول (٥) : اثر التشريعات الزراعية على انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية ـ عدد الزراع الذين اجابوا بنعم و/ أو لا بالنسبه اثر التشريع فى منع الذبح و اسعار بيع المنتجات الحيوانية وصحة الحيوان

البيان	الاجابة بالاستجابة		الاجابة بالرفض		مجموع الزراع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١)اثر قرارمنع ذبح صغار الماشية	٣٣	٦٦	١٧	٣٤	٥٠	١٠٠
٢)اثرالتشريع فى اسعار بيع المنتجات الحيوانية	ـ	ـ	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠
٣)دورالتشريع بصحة الحيوان	٢٩	٥٨	٢١	٤٢	٥٠	١٠٠
٤)سياسة الاصلاح الاقتصادى الجديدة	٣٠	٦٠	٢٠	٤٠	٥٠	١٠٠
٥)ادراك سياسة الاصلاح الاقتصادى	٢٠	٤٠	٣٠	٦٠	٥٠	١٠٠
٦)توقع نجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى	٢٣	٤٦	٢٧	٣٤	٥٠	١٠٠
٧)الاثر المتوسط	٧	١٤	٤٣	٨٦	٥٠	١٠٠
٨)الاثر السلبى	٣	٦	٤٧	٩٤	٥٠	١٠٠
٩)الذين لا يعلمون شيئا	١٧	٣٤	٣٣	٦٦	٥٠	١٠٠
المجموع	١٦٢		٢٨٨		٤٥٠	
المتوسط	١٨		٣٢		٥٠	
%	٣٦		٦٤		١٠٠	

المصدر : استمارة الاستبيان .

خـاتمـــــة ومـــآل

لقد صدرت العديد من التشريعات الزراعية فى مجال الانتاج الحيوانى • وتكمن مشكلة هذا البحث فى التساؤل عن مدى العلاقة بين التشريعات الزراعية و التنمية الاقتصادية الزراعية الحيوانية . وهدف البحث معرفة مدى استجابة المزارع المصرى لتلك التشريعات • وتم جمع استمارة استبيان من عينة عشوائية طبقية بلغت ٦٠ مزارع موزعة على مركزى دمنهور وكوم حمادة بالتساوى وتم استبعاد عشرة استمارات لعدم اتفاقها مع المنطق • و أمكن حصر عدد سته متغيرات اقتصادية واجتماعية هى عدد الوحدات الحيوانية و النمط المزرعى وحجم الحيازة بالفدان و مستوى التعليم والسن كمتغيرات مستقلة والالمام بالتشريعات الزراعية الحيوانية كمتغير تابع • وقد بلغت العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع حوالى ٦١٪ وقد تبين أن ٦٦٪ من عينة الدراسة وقع عليهم العقوبة لعدم تنفيذهم التشريعات و حوالى ٨٢٪ من عينة الدراسة يقومون ببيع انتاجهم بينما ٨٪ فقط يقومون بأستهلاك انتاجهم • وتتعدد الطرق والوسائل التسويقية التى يلجأ اليها الزراع لتسويق وبيع انتاجهم الحيوانى وأن حوالى ٦٦٪ من عينة الدراسة ظهر بها اثر قرار منع الذبح لصغار الماشية هذا فى حين ٥٨٪ ظهر بها دور التشريع فى توفير الرعاية البيطرية ولقد ظهر أثر الغاء الدعم فى زيادة اسعار المنتجات الحيوانية مما أدى الى ضرر المربى الصغير وعدم الدخول فى مشاريع التربية والتسمين • وقد بلغ عدد التشريعات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٩٠ حوالى ٤٥٥ تشريعا تتضمنها ثلاثه مستويات تشريعية هى القوانين وقرارات رئيس الجمهورية بقانون وقرارات رئيس الجمهورية بالاضافة الى القرارات الوزارية والاوامر العسكرية خص الجانب الانتاجى عدد اكبر مما خص الجانب التسويقى • وأوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر فى قوانين التسعير التى كانت سائدة خلال فترة الدراسة • ولذلك لابد من مراجعة التشريعات التى صدرت فى مجال الانتاج الحيوانى بهدف ايجاد توازن بين احكامها وبين العقوبات التى تضمنتها تلك التشريعات ، و لضمان كفاءة التشريع فى مجال الانتاج الحيوانى يجب ان يرتبط بواقع المشاكل الزراعية المصرية و تحديد اثرها على الانتاج والمنتجين ، و فى التسعينات اتجهت الدولة بتنفيذ بعض السياسات الاقتصادية الاصلاحية الزراعية الجديدة لتصحيح الخلل الواضح فى قطاع الزراعة و لقد شملت تلك السياسات تعديلات فى السياسة السعرية والتسويقية الزراعية و سياسة الدعم و سياسة التجارة الخارجية و السياسة المالية والنقدية •

المراجـــــع

١ – حنان عبد المجيد محمود الامير – دور التشريع و أثره على التنمية الاقتصادية الزراعية فى مجال انتاج و تسويق المنتجات الحيوانية الغذائية فى ج٠م٠ع٠ – (رساله ماجستير) – كليـــة الزراعـة – سابا باشا – جامعة الاسكندرية – ١٩٩٣ ٠

٢ – رئاسه الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة – سياسه التشريعات الزراعية – مطبوعـــات المجالس القومية المتخصصة – القاهرة – ١٩٨٩ ٠

٣ – محمد كمال العتر (دكتور) – معالم رئيسية فى مبادئ الاحصاء – مذكرات استنسل – المعهد العالى لشئون القطن – الاسكندرية – ١٩٧٣ ٠

٤ – محمد عمر الطنوبى (دكتور) – دراسة بعض العوامل المرتبطة بادراك وتقبل القيـــادات التعاونية الزراعية للقوانين و التشريعات الزراعية فى مركز طنطا – محافظة الغربية – مجلـــة البحوث الزراعية كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية – نشره بحثية رقم ٢ – مجلد ٣٧ – ١٩٩٢ ٠

٥ – محمد عويضه (دكتور) – قرار منع الذبح و أثره على تصرفات المستهلكين دراسة ميدانيـــة بمدينة المنصورة – المؤتمر الدولى السابع للاحصاء و الحسابات العلمية و البحوث الاجتماعية و السكانية – جامعة عين شمس – ١٩٨٢ ٠